عدن تجتذب ٥ مشاريع استثمارية في الربع الثالث بتكلفة ٢٢,٨ مليار ريال

كتب/ علي البشيري

■،، اجتذبت محافظة عدن خلال الربع الثالث من العام الجاري ٥ مشاريع استثمارية جديدة بتكلفة تقدر بـ٢٢ ملياراً و ٨٨٠ مليون ريال.

ووفقا للنشرة الفصلية الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار فقد مثل الرأس مال الاستثماري للمشاريع قرابة ٢٥٪ من اجمالي تكلفة المشاريع المسجلة خلال نفس الفترة بالهيئة العامة للاستثمار وفروعها ،كما بلغت تكلفة الموجودات الثابتة للمشاريع ١٨ ملياراً و ٢٩٩ مليون ريال، فيما يتوقع أن توفر المشاريع ٣١٤ فرصة عمل.

وتوزعت المشروعات على عدد من القطاعات الاقتصادية الخدمية والسياحية والصناعية.

ومن المتوقع أن تجتذب المحافظة خلال الربع الرابع عدداً من المشروعات الاستثمارية خصوصاً في ظل الفرص الاستثمارية المتعددة والمتاحة بمحافظة عدن.

عميريدشن العمل بخدمة الصراف الآلي بمكتب بريد سيئون

■،، سيئون/سبأ

دشن وكيل محافظة حضرموت لشئون الوادي والصحراء عمير مبارك عمير أمس خدمة الصراف الآلي للحسابات الجارية لموظفي الدولة بمكتب بريد سيئون.

وتعرف الوكيل عمير من نائب مدير عام الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي صالح عبدالله باسواد ومدير عام منطقة بريد الوادي والصحراء إبراهيم عبدالرحمن باشعيب إلى مميزات هذه الخدمة التي تستهدف فتح منافذ جديدة لخدمة العملاء لتلبي احتياجاتهم على مدار ٢٤ ساعة وكذا التخفيف من الازدحام الذي يشهده المكتب الرئيسي للبريد في سيئون أثناء صرف مرتبات الجهاز الحكومي للدولة.

واوضح باسواد وباشعيب ان عملية تشغيل خدمة الصراف الآلي تأتي ضمن الخطة التنفيذية للهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي للعام الجاري ٢٠١٠م وفي إطار الخدمات المالية الحديثة التي تسعى إلى ادخالها الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي لتلبية احتياجات المواطنين في مختلف محافظات الجمهورية، كما تسعى من خلالها إلى تطوير الأداء البريدي والمالي ضمن سلسلة من الخدمات التي تقدمها فروع البريد في مديريات الوادي والصحراء البالغ عددها ٢٣ فرعا لعملائها من أفراد المجتمع وكذا الجهات والشركات مستخدمة بذلك أحدث الأنظمة العالمية المشغلة للخدمة بما يعزز من أداء ومكانة البريد اليمني في السوق.

ارتفاع قيمة انتاج الصناعات الانشائية إلى ٥٣ مليار ريال

كتب/ علي محمد

■،، ارتفع اجمالي قيمة انتاج الصناعات اللافلزية «الانشائية» التابعة لمنشآت القطاع العام والمختلط إلى ٥٢ ملياراً و ٩٨٣ مليون ريال في مقابل ٤٤ ملياراً و ٨٥٢ مليون ريال في عام ٢٠٠٨م وبزيادة تبلغ ٨ مليارات و ١٣١ مليون ريال.

وأشارت بيانات صادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء إلى أن قيمة الاستهلاك الوسيط ارتفعت إلى ٣٣ مليار ريال مقابل ٣٠,٣ مليار ريال وبزيادة تقدر بـ٢,٧ مليار ريال.

وأوضحت أن مساهمة هذه المنشآت في القيمة المضافة للقطاع الصناعي «العام والمختلط» ارتفعت إلى ١٩ ملياراً و ٩٧٤ مليون ريال مقابل ١٤ ملياراً و ٥٢٣ مليون ريال.

الجدير بالذكر أن منشآت القطاعين العام والمختلط العاملة في الصناعات «الانشائية» تشغل نحو ٢٧٤١ عاملاً وعاملة في عام ٢٠٠٩م، فيما تقدم تعويضات للعاملين نحو ٣,٦ مليار ريال.

تقرير اقتصادي يدعو البنوك المحلية لتنويع استثماراتها والمساهمة بشكل أكبر في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية

كتب/ محمد راجح

■،، دعا تقرير اقتصادي البنوك المحلية التجارية والإسلامية إلى تنويع استثماراتها والمساهمة بشكل أكبر في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في اليمن.

وأكد التقرير وجود عوامل جذب واعدة في القطاع المصرفي اليمني تمثل فرصاً استثمارية واعدة ومغرية يمكن استغلالها وتوظيفها بشكل أمثل في دعم التنمية والنمو الاقتصادي في البلاد.

وطبقاً للتقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي فأن هناك ضرورة لتقوية أداء القطاع المصرفي اليمني وتعزيز عوامل الجذب الاستثمارية التي يتمتع بها والعمل على جذب مدخراته ودائعه في تمويل المشاريع المحلية التنموية والاستثمارية في مختلف القطاعات الواعدة وعلى الرغم من التطورات الإيجابية للجهاز المصرفي التجاري والإسلامي من جانب منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة إلا أن دوره ما يزال أقل من المستوى المطلوب في العملية الاستثمارية والتنموية الأمر الذي يتطلب إيجاد آليات مناسبة لتشجيع البنوك للمساهمة بفعالية أكبر في النشاط الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في اليمن.

ويأتي على رأس هذه الآليات حسب ما يشير إليه التقرير توفير الضمانات القانونية اللازمة لتحسين البيئة الائتمانية المتاحة للمشروعات الاقتصادية المجدية والصادرات الوطنية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى أهمية توطين شركات مساهمة وطرح اسهمها للاكتتاب العام وذلك لتحويل المدخرات الوطنية وجعلها كتلة استثمارية فاعلة ومن هنا تكمن وظيفة البنوك الأساسية التي يجب أن تقوم بها لتحقيق معدلات نمو عالية من خلال تفعيل الاستثمارات.

ويؤكد التقرير أهمية إنشاء شركة أو مؤسسة تعني بضمان القروض تقوم بعمليات الرهن لصالحها وتكفل المقترض بحدود ٨٠٪ بالإضافة إلى تطوير الخدمات المصرفية الحالية وإنشاء مصارف متخصصة بالمجال العقاري.

دراسة دولية: الزراعة لا تزال تلعب دوراً رئيسياً في الاقتصاد اليمني

كتب/ عبدالله الخولاني

■،، أكدت دراسة دولية أن الزراعة لا تزال تلعب دوراً رئيسياً في الاقتصاد اليمني ، كما أنها تعتبر أحد الحلول الهامة لمعالجة مشكلة الانفجار السكاني الهائل في المناطق الريفية الواسعة نتيجة استيعاب العديد من الأيدي العاملة وتوفير الدخل للقادمين الجدد في المستقبل.

وأشارت الدراسة التي نفذها البنك الدولي حول" تقييم آثار وتقلبات التغير المناخي على قطاعات المياه والزراعة والآثار المترتبة على السياسات العامة " إلى ضرورة التركيز على دعم الزراعة المطرية وحصاد مياه الأمطار والري لمساندة الجهود الرامية لتغذية المخزون الجوفي.

وأوضحت بأن هناك العديد من المصادر الزراعية التي لم يتم استغلالها بالشكل المطلوب، كما أن هناك الكثير من المحاصيل لديها إمكانيات اقتصادية وفنية جيدة لتعزيز النمو الاقتصادي بما في ذلك القطن، والعنب، والباباي، والبن ومحاصيل مزارع الخضروات لتزويد السوق المحلية، ناهيك عن الكلفة المحلية المنخفضة لهذه المحاصيل.

وشددت على أهمية تطوير الخدمات الزراعية وتشجيع جمعيات مستخدمي المياه والاهتمام بالبحوث ونشر الحزم الفنية الزراعية للنهوض بالقطاع الزراعي في اليمن وتعزيز دوره في توفير الأمن الغذائي.

واعتبرت أن اليمن ما تزال عرضة لتغير المناخ وآثار تقلب الظروف المناخية نظرا لاعتمادها على المياه وارتفاع المستويات الحالية لاستنزاف المياه.

وأوضحت اليمن بحاجة ماسة للدعم الدولي لمساندة جهودها لمواجهة التحديات الناجمة عن التغيرات المناخية وما يترتب عليها من مؤشرات في الجفاف واستنزاف المياه الجوفية.

وقالت " إن هذا الخطر الذي تواجهه الموارد الطبيعية يقابله نمو سكاني مضطرد وضعف الحوكمة والمؤسسات، وتدهور الوضع الاقتصادي، كما أن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ليست مطمئنة وستكون هناك بالتأكيد حاجة للتخطيط والدعم الدولي لمساعدة اليمن على التكيف مع مزيد من الضغوط الناجمة عن تغير المناخ وتقلبات الظروف المناخية".

وقدمت الدراسة ثلاثة حزم من الإجراءات للحكومة لتعزيز تطوير الزراعة وإدارة المياه الزراعية منها رفع منع الحفر العشوائي للآبار والاستخدام الغير مسئول للمياه وتعزيز الآليات المؤسسية لتشجيع الحفاظ على المياه وترشيد استخدامها، إضافة إلى تطوير ونشر استخدام التقنية اللازمة لتحسين عائدات القيمة المضافة لاسيما العائدات على الموارد الشحيحة.

وأكدت إمكانية تحسين الإنتاجية من خلال تحسين كفاءة استخدام المياه وزراعة المحاصيل، إلى جانب تحسين أنشطة ما بعد الحصاد والتسويق والتصنيع الزراعي لزيادة القيمة المضافة لتلك المحاصيل.

بحث تنفيذ برنامج المشروع الفرنسي لتأهيل كوادر المعاهد الزراعية والبيطرية

■،، صنعاء /سبأ

ناقش نائب وزير التعليم الفني والتدريب المهني المهندس علوي بافقيه أمس مع خبير الأمن الغذائي في المشروع الفرنسي بالمعاهد الزراعية فيليب كينيو٠ امكانية التعاون بين الجانبين في مجالات التدريب والتأهيل لكوادر المعاهد الزراعية والبيطرية التابعة لوزارة التعليم الفني والمهني.

وتطرق اللقاء إلى التحضيرات الجارية لبدء تنفيذ مهام المشروع الفرنسي في مرحلته الجديدة في كافة المعاهد الزراعية والبيطرية العاملة التابعة لوزارة التعليم الفني والمتمثل في أعداد التدريب من أجل المياه٠ والامن الغذائي٠ ومكافحة حشرة دوباس النخيل في حضرموت.

وأكد اللقاء على أهمية انجاح هذا المشروع الذي سيساهم في تدريب المدربين وتطوير المناهج في المعاهد الزراعية المستهدفة، وتقديم كافة التسهيلات والدعم للخبراء الفرنسيين لتنفيذ مكونات المشروع الذي سيبدأ خلال الاسبوع الجاري في صنعاء ويستمر حتى مطلع العام القادم ٢٠١١م.

وقدم الخبير الفرنسي خلال اللقاء ايضاحات حول مكونات المشروع وآلية العمل المزمع تنفيذها وكذا البرامج التدريبية بالإضافة إلى أمكانية أيفاد المتدربين للتطبيق العملي في فرنسا والاستفادة من الخبرات الفرنسية في هذا المجال ونقلها إلى المعاهد الزراعية باليمن.

مؤكدا حرص بلاده على تعزيز وتوسيع مجالات التعاون الثنائية وخاصة في مجالات التدريب والتأهيل للكوادر العاملة في المعاهد الزراعية التابعة لوزارة التعليم الفني وذلك من خلال توسيع مكونات المشروع الذي بدأ عام ٢٠٠٥م واستهدف ٢ معاهد زراعية ليشمل خلال المرحلة الجديدة كافة المعاهد الزراعية والبيطرية في مختلف المحافظات.

حضر اللقاء مدير وحدة المشروع الفرنسي بالوزارة محمد الشامي، ونائب المدير فاطمة زخم، والخبير الفرنسي المساعد نبيل الخربة.